

## تقرير نشاط خلية النفاذ إلى المعلومة لسنة 2022

يندرج هذا التقرير في إطار تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة،

ويعتبر هذا القانون خطوة مهمة في اتجاه دعم حرية التعبير وتركيز المسار الديمقراطي والكشف عن الفساد وترسيخ قواعد الشفافية والمساءلة تطبيقا لما نصّ عليه الفصل 38 من دستور الجمهورية الجديدة بعد استفتاء يوم 25 جويلية 2022 .

وإيماننا من إدارة الولاية بأنّ النفاذ إلى المعلومة هو حقّ لكلّ مواطن وأنّ نجاح هذا المسار يستوجب انخراط وشراكة جميع الأطراف المعنية بدءا بالهيكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 ومرورا بالمكلفين بالنفاذ وأخيرا منظوري الإدارة والمجتمع المدني، كلّ من موقعه.

### 1 - آليات تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة:

#### • تحيين موقع الواب:

تحرص الولاية على تحيين موقع الواب وذلك بالانطلاق في عملية النشر الاستباقي للمعلومة لتيسير مهمة المواطن في الحصول عليها ومتابعة النافذة التي تمّ تخصيصها للنفاذ إلى المعلومة بإدراج كلّ المعطيات الخاصّة بالنفاذ إلى المعلومة من نصوص قانونية وتربيبية ومطبوعات وتقارير.

#### \* اللجنة الاستشارية:

تبعاً لما ورد بالفصل 36 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 تمّ إحداث لجنة استشارية للنفاذ إلى المعلومة بمقتضى مقرر صادر عن والي تونس لتقديم الاستشارة في بعض المسائل والقضايا التي تُعرض على أنظار المكلف بالنفاذ وتتطلب مزيداً من التدقيق قبل اتّخاذ أي قرار.

#### \* التكوين:

- المشاركة في يومي دراسي حول " تطوير هندسة النشر التلقائي للمعلومات بمواقع الواب الخاصة بالهيكل العمومية " نظّمته هيئة النفاذ إلى المعلومة وذلك يوم 11 مارس 2022 بنزل "المشتل" بتونس.
- المشاركة اليوم الوطني للحق في النفاذ إلى المعلومة حول " علم البيانات والمعلومات وحق النفاذ إلى المعلومة " نظّمته هيئة النفاذ إلى المعلومة وذلك يوم 24 مارس 2022 بنزل "الشيراتون" بتونس.

## 2 -معالجة مطالب النفاذ:

### • الإجراءات المُعمّدة للنظر في مطالب النفاذ:

تتمثّل عملية النفاذ إلى المعلومة في الإجراءات التالية:

- 1 - قبول المطلب
- مباشرة مقابل وصل إيداع
  - عن طريق مكتب الضبط
  - عن طريق البريد الإلكتروني

2 - تسجيل المطلب في دفتر خاص

3 - دراسة المطلب

4 - توجيه المطلب إلى الدائرة المعنية

5 - تلقّي الإجابة على المطلب وإعادة صياغتها وإفادة الطالب بمحتواها سواء بتمكينه من المعلومة أو عدمها.

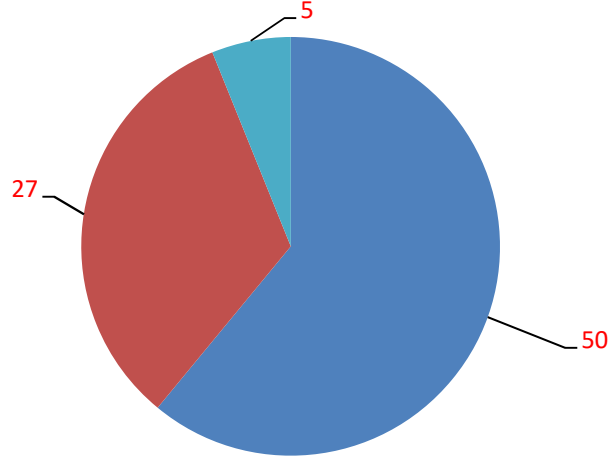
### • إحصائيات تتعلّق بمطالب النفاذ:

ورد على خلية النفاذ إلى المعلومة بولاية تونس سنة 2022، 82 موزعين كالآتي:

مباشرة مقابل وصل إيداع	عن طريق مكتب الضبط	عن طريق البريد الإلكتروني
50	27	5
المجموع:		82

## احصائيات تتعلق بمطالب النفاذ

■ عن طريق البريد الإلكتروني ■ عن طريق مكتب الضبط ■ مباشرة مقابل وصل ايداع



تمّ تمكين 56 طالب نفاذ من المعلومة وتمّ رفض 19 مطلباً لعدم الاختصاص أو لعدم توفر المعلومة أو لأنها مشمولة باستثناءات حق النفاذ إلى المعلومة و7 مطالب في الانتظار حتى تتوفر المعلومة من المصالح المعنية ليتم الإجابة عليهم .

المطالب التي تمت الإفادة عليها	المطالب المرفوضة لعدم الاختصاص	المطالب المرفوضة لعدم توفر المعلومة	المطالب المرفوضة لشمول المعلومة بإحدى الاستثناءات
56	8	7	4

## مآل المطالب



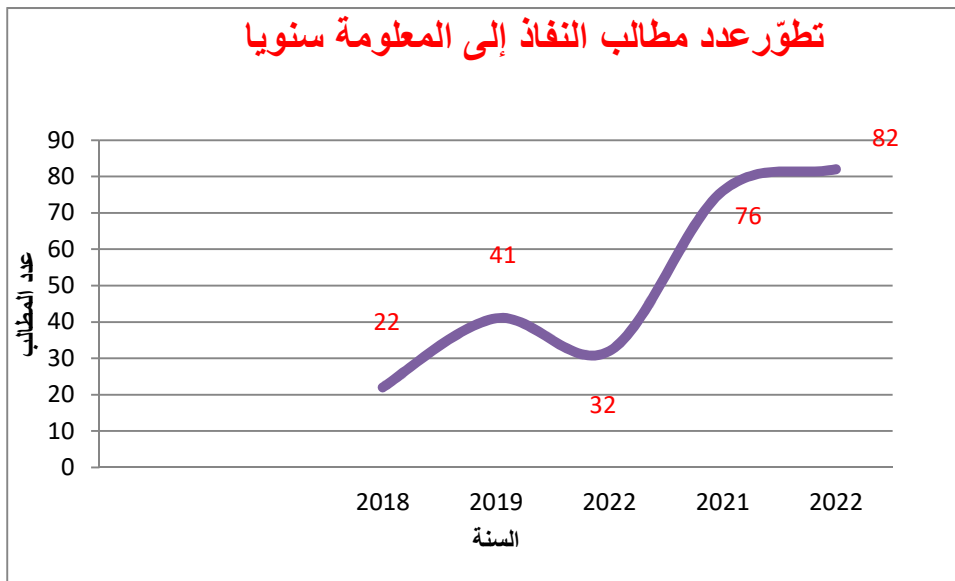
## \* القضايا المرفوعة لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة:

- تمّ رفع قضية لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة لعدم تمكين سائق تاكسي جماعي من المعلومة المطلوبة، وأعلمنا الهيئة بأنّ الولاية أفادت المعنى بالأمر عن طريق البريد بعدما رفض تسلّم المكتوب مباشرة متعلّلاً بأنّ تاريخ الإجابة تجاوز الأجل القانونية.

- تمّ إدخال الولاية للإدلاء بملاحظاتها بخصوص قضية مرفوعة لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة من طرف سائق تاكسي فردي وقد تمت إفادة الهيئة بما توفّر لدى الولاية من معطيات.

### • تطوّر عدد مطالب النفاذ:

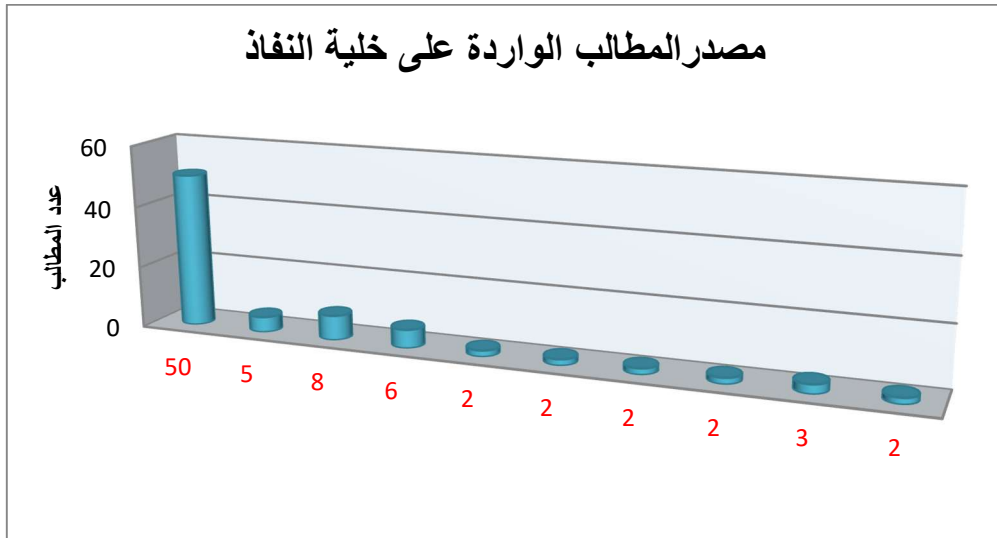
السنة	عدد المطالب
2018	22
2019	41
2020	32
2021	76
2022	82



من خلال الجدول نلاحظ أنّ هناك ارتفاعاً هاماً في عدد المطالب الواردة على خلية النفاذ إلى المعلومة بين سنوات 2018 و 2022 الذي يدل على مزيد وعي المواطن بأهمية النفاذ إلى المعلومة.

## طبيعة طالبي النفاذ:

العدد	طالب النفاذ
<b>55</b>	<b>شخص طبيعي:</b>
50	- مواطن عادي
5	- محامي
<b>27</b>	<b>شخص معنوي:</b>
8	- شركة
6	- جمعية
2	- منظمة
2	- حزب
2	- اتحاد
2	- نقابة
3	- هيئة
2	- جامعة



### 3 - تقييم خطة العمل لسنة 2022 :

تتضمن خطة العمل التي أعدتها خلية النفاذ إلى المعلومة لسنة 2022 خمسة أهداف:

الأهداف	مآلها
1 إتمام الإجراءات لإمضاء اتفاقية تعاون وشراكة مع هيئة النفاذ إلى المعلومة.	تقرّر إبرامها يوم الجمعة 06 جانفي 2023
2 إعداد مخطط تكويني حول النفاذ إلى المعلومة	سيتمّ إعداد المخطط بالتنسيق مع هيئة النفاذ إلى المعلومة بعد إمضاء اتفاقية تعاون وشراكة.
3 تحسيس مختلف الإطارات الإدارية حول قانون النفاذ إلى المعلومة	لم يتسنّى للولاية القيام بأيّ دورة تكوينية أو وتحسيسية.
4 إعداد إجراءات وآجال لتطوير وتحسين موقع الواب فيما يتعلق بواجب النشر التلقائي.	تمّ الاتفاق على تكوين فريق عمل لإنجاز ومتابعة الملف.
5 وضع إجراءات في مجال التصرف في الوثائق والأرشيف.	- تمّ تطهير الرصيد الوثائقي بالأرشيف. - تمّت عملية فرز أرشيف بعض الدوائر. - تمّ تنظيم الأرشيف الوسيط. - بصدد تنظيم الأرشيف الجاري.

**أ- الصعوبات:**

- عدم وضع الآليات الضرورية لتنفيذ القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 حول الحق في النفاذ إلى المعلومة.

- عدم استكمال كامل المنظومة القانونية للشفافية (منظومة تصنيف الوثائق الإدارية ومقرّر وزير المالية المتعلق بضبط التكاليف...)

- عدم إفراد هيكل داخلي خاص بالنفاذ تُعهد إليه مهمة تنظيم الأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة مما أدى إلى عدم وضوح مهامّ المكلف بالنفاذ إلى المعلومة وموقعه داخل الإدارة وحجم المسؤولية القانونية المُلقاة على عاتقه مع عدم تفرّغه الكلي.

- عدم تخصيص انتدابات جديدة بعنوان خطة مكلف بالنفاذ.

- عدم الانطلاق في عملية تحيين بعض المعلومات الموجودة على موقع واب الولاية لضمان تقديم معلومة موثوق بها للمواطن.

- الرفض السيكلوجي لمنح المعلومة باعتبار أنّ العديد من الأعوان يعتقدون أنّ المعلومة ملكا لهم أو بحجّة سريتها.

- غياب الإمكانيات المالية للقيام بدورات تحسيسية وتكوينية في مجال النفاذ إلى المعلومة.

- غياب الوعي بأهمية النشر الاستباقي للمعلومة.

- عدم الوعي بأنّ النفاذ إلى المعلومة هو معيار لمدى شفافية الإدارة.

**ب- المقترحات:**

- استكمال المنظومة القانونية والترتيبية للنفاذ.

- القيام بتقييم دوري حول مدى تكريس حقّ النفاذ من طرف الهياكل الخاضعة لأحكام القانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة .

أما بالنسبة للنفذ بالولاية ولتجاوز الإشكاليات، نقتح:

- الإسراع في استكمال إجراءات تحيين المعلومات الموجودة على موقع الواب الخاص بالولاية.
- نشر ثقافة النفذ إلى المعلومة عن طريق دورات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة إطارات وأعوان ولاية تونس ومعتدياتها.
- ضرورة النظر في تخصيص إعتمادات بالميزانية خاصة بالنفاد إلى المعلومة وذلك بهدف تكريس هذا الحق على المستوى العملي وخاصة فيما يتعلق بالنشر الإستباقي للمعلومة.
- الحرص على تركيز منظومة إلكترونية للأرشيف والتصنيف الإلكتروني للوثائق الإدارية.